

October 2012

A

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольствен ная и сельскохозяйств енная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura
---	--	--------------------	---	---	---	--

لجنة المالية

الدورة السادسة والأربعون بعد المائة

روما، 29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2012

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى
يونيو/حزيران 2013

يرجى توجيه أى أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيدة Alka Rehani Bhardwaj

مديرة المراجعة الخارجية للحسابات

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 3071

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:

www.fao.org

ملخص

يسر المراقب المالي والمراجع العام للهند أن يعرض خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

يرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بخطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013، وأن توافق على تقديمها إلى المجلس التنفيذي للعلم.

مشروع المشورة

وفقاً للمادة الرابعة عشرة من اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بخطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013.

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2012/11/14-12

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة
الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى
يونيو/حزيران 2013

للعلم*



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2012/5-C/1

28 September 2012
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي : (<http://executiveboard.wfp.org>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة المراجعة الخارجية للحسابات: السيدة Alka R.Bhardwaj رقم الهاتف: 066513-3071

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

عُين المراقب المالي والمراجع العام
للهند مراجعاً خارجياً لحسابات برنامج
الأغذية العالمي للفترة الممتدة من
يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران
2016.

برنامج الأغذية العالمي

وتهدف المراجعة التي يجريها المراقب المالي والمراجع العام للهند إلى تزويد البرنامج بضمان مستقل وإضافة قيمة إلى إدارة البرنامج عن طريق تقديم توصيات بناءة.

الفترة الممتدة

من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013



للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال
بـ:

Alka R.Bhardwaj السيدة

مديرة المراجعة الخارجية للحسابات

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70

00148 Rome,

Italy

هاتف: 0039-06-65133071

بريد إلكتروني:

alka.bhardwaj@wfp.org

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مقدمة

1- توضح هذه الوثيقة خطة عملنا التي تفصل أنشطة المراجعة للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 حتى يونيو/حزيران 2013. وسيكون التقيد بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات وأسابيب المراجعة المثبتة هو الأساس لضمان تقديمنا خدمات عالية الجودة لبرنامج الأغذية العالمي.

مسؤوليات الإدارة

- 2- تقع على البرنامج المسؤولية عن إعداد الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبما يتماشى مع النظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة، كما تقع عليه المسؤولية عن سلامة المعاملات المالية.
- 3- والبرنامج مسؤول أيضاً عن كفاءة اكمال الكشوف المالية وضمان جودتها وتقديم الجداول والأدلة الداعمة في الوقت المناسب.
- 4- وينبغي للإدارة تقديم كل الدفاتر والسجلات والإيضاحات التي تعتبر ضرورية لمراجعة الحسابات وفقاً للشروط المنصوص عليها في ملحق النظام المالي "بيان الصلاحيات الإضافية لتنظيم المراجعة الخارجية".

نهج المراجعة

- 5- سنخطط ونجري مراجعتنا للحصول على ضمان معقول بأن الكشوف المالية تُعرض بصورة صحيحة الوضع المالي في نهاية الفترة ونتائج العملية بالنسبة للفترة. وسننجز إجراءات للحصول على الأدلة المطلوبة لمراجعة المبالغ والإقرارات الواردة في الكشوف المالية. كما سنعيد تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية التي تستخدمها الإدارة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تقدمها بالإضافة إلى تقييم العرض الكلي للكشوف المالية.
- 6- وسوف يقتصر استعراضنا للنظم المحاسبية والضوابط الداخلية على ما نراه ضرورياً لإجراء المراجعة بفعالية، وقد لا يكشف بالتالي عن كل جوانب الضعف القائمة أو لا يقترح كل التحسينات الممكنة.
- 7- وسنركز مراجعاتنا على مجالات المخاطر الرئيسية. ويستند تقييمنا للمخاطر بالدرجة الأولى إلى ما أجريناه من أعمال خلال المراجعات السابقة كما يركز على استعراضنا لوثائق البرنامج وتفاعلنا مع موظفي البرنامج الرئيسيين.
- 8- وسوف نعرض مراجعتين للأداء وتقريراً مطولاً توجز جميعاً استنتاجاتنا التي نخلص إليها فيما نقوم به من أعمال خلال السنة.

مجالات التركيز الرئيسية في عمليات المراجعة

مراجعة الأداء

- 9- التعاون والشراسة مع المنظمات غير الحكومية مفيد بالنسبة للبرنامج، وتساهم تلك الصلات بدور حاسم في البلدان التي تعاني من سوء البنية الأساسية وضعف القدرة الإدارية الحكومية. والعمل مع الشركاء المتعاونين يساعد على تطوير علاقات التآزر إلى صلات قوية مع القواعد الشعبية ويعزز استدامة تدخلات البرنامج.
- 10- ونعترف بأن الإدارة ستستفيد في الإطار غير المركزي من استعراض تنفيذ الخطوط التوجيهية للشراء في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتنطوي احتمالات الخروج على الخطوط التوجيهية في اختيار واستبقاء الشركاء المتعاونين على

خطر تقويض أهداف البرامج إلى جانب التأثير على فعالية التكاليف. كما أن انخفاض مستوى الشفافية يعرّض البرنامج لمخاطر الإضرار بسمعته. وتهدف عملية مراجعة أداء "العمل مع الشركاء المتعاونين" إلى الحصول على ضمانات تؤكد ما يلي:

- أن هناك معايير لاختيار الشركاء المتعاونين. وأن هذه المعايير تحدد على أساس بارامترات شاملة ومحددة بوضوح ويلتزم بها الشركاء المتعاونون المشاركون؛
- أن هذه المعايير تغطي تقييم الشريك المتعاون وتشمل سمعته ومركزه المالي وقدرته على الوصول إلى المستفيدين، وخبرته الفنية، والتزامه في البلد؛
- أن الميزانيات المقدمة من الشريك المتعاون واقعية وتمثل للخطوط التوجيهية والشكل الموحد للميزانية وتقاسم التكاليف؛
- أن المكاتب القطرية تحتفظ بالوثائق اللازمة لتتبع اختيار الشركاء المتعاونين، بما في ذلك تقييمات الأداء. وأن وثائق كل مرحلة من مراحل الشراء مستوفاة وأنها تراجع بعد الشراء من المكاتب الإقليمية والمقر للتأكد من اتباع الإجراءات الواجبة؛
- أن المكاتب القطرية تحتفظ بقائمة تضم أسماء الشركاء المتعاونين المحتملين والبيانات ذات الصلة لتيسير تكوين قاعدة واسعة من الشركاء المتعاونين؛
- أن اتفاقات المستوى الميداني، أو مذكرات التفاهم حسب الاقتضاء، تحدد بوضوح المجالات الاستراتيجية التي ستعمل فيها المنظمات؛ ومجالات مسؤولية كل منظمة بما يعبر عن مزاياها النسبية؛ والموارد التي ستساهم بها كل منظمة؛
- أن الشركاء المتعاونين يحتفظون بالسجلات اللازمة ويقدمون تقارير دورية، وبخاصة التقارير المتعلقة بتوزيع المعونة الغذائية آتياً، وأن أداء الشركاء المتعاونين يُقَيَّم دورياً بشفافية؛
- أن المكاتب القطرية تزود الشركاء المتعاونين بما تعد به من دعم من أجل تحقيق أهداف المشروعات.

11- وازدادت باطراد حصة التحويلات النقدية والقسائم في المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج منذ عام 2008. وتشير التقديرات إلى أن هذه التحويلات ستزداد من 5 ملايين دولار أمريكي في عام 2008 إلى 255 مليون دولار أمريكي في عام 2012 ويتوقع أن تمثل 17 في المائة من قيمة المساعدة الغذائية والتغذية المقدمة من البرنامج بحلول عام 2014. ووضع البرنامج خلال تلك الفترة سياسة وإطاراً محاسيباً للتحويلات النقدية والقسائم. ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ البرنامج في التطبيق التجريبي لحلول تكنولوجيا المعلومات الموحدة على التحويلات النقدية والقسائم في عام 2012.

12- ويتوقع أن توفر هذه الأدوات مرونة أكبر في تلبية الاحتياجات المحددة وتعزيز الأسواق المحلية وتمكين المستفيدين من تحديد واختيار أكثر ما يحتاجون إليه وتقليص المدة التي تستغرقها الاستجابة. وتكشف دراسات التقييم عن أن أثر الأدوات يتوقف على توقيت نشر الأدوات والعوامل الجغرافية والموسمية وكذلك ظروف السوق السائدة في البلدان.

13- ونزمت مراجعة أداء "استخدام النقد والقسائم" لتقييم مدى كفاية الضوابط الداخلية وتنفيذها في هذه التحويلات لمساعدة البرنامج على تحقيق أكبر قدر من الفوائد. وفيما يلي أهداف عملية المراجعة:

- التأكد من أن الإرشادات المؤسسية تشكل إطاراً شاملاً لتنفيذ النقد والقسائم في البرنامج؛

- اختيار التحويلات النقدية والقوائم باعتبارها الطريقة المناسبة وتحديد توقيت استخدامها على أساس تقييم الاحتياجات وتحليل السوق واستعراض الجدوى في البلد؛
- بناء المهارات والخبرة المطلوبة لتصميم المشروعات وتنفيذها ورصدها في كل المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر؛
- وضوح معايير اختيار الشركاء ومقدمي الخدمات وقدرة المكاتب القطرية على تكوين علاقة مستمرة لبناء قدرتها على تنفيذ المشروعات؛
- تقييم وتسخير إمكانية دمج المشروعات في البرامج الوطنية لضمان استدامة الأثر؛
- إجراء استعراض دوري لأثر نشر تلك الأدوات، خاصة على سلاسل القيمة، من أجل تعديل تصاميم المشروعات والمنجزات المرجوة؛
- وجود آلية لتجميع الممارسات السليمة في الميدان من أجل نشرها على نطاق البرنامج واستعراض جدوى دمج تلك الممارسات في الإطار التوجيهي؛
- كفاية الضوابط المالية في توزيع النقد والقوائم؛
- مساهمة رصد وتقييم المشروعات في توسيع استخدام التحويلات النقدية والقوائم في المستقبل.

مراجعة الامتثال

- 14- سنجري مراجعات ميدانية لثلاث مكاتب إقليمية وثمانية مكاتب قطرية تابعة لهذه المكاتب الإقليمية. ويتضمن الملحق قائمة الوحدات المختارة.
- 15- وسوف نجري مراجعتنا في الوحدات الميدانية باستخدام المبادئ المحددة في مشروع إطار الرقابة الداخلية للبرنامج "تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة"، الذي يتفق بدرجة كبيرة مع إطار الرقابة الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي.
- 16- وسوف تصب عمليات المراجعة الميدانية في عمليتي مراجعة الأداء اللتين ستجريان خلال العام. وبالتالي فإن الهدف من اختيار المكاتب القطرية التابعة للمكاتب الإقليمية الثلاثة هو دراسة المسألتين في السياقات المختلفة في تلك البلدان. وسوف نغتنم أيضاً تلك الفرصة لتقييم نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت في هذه المكاتب القطرية لمبادرات تكنولوجيا المعلومات. وقد أوصينا بإجراء استعراض كل ستة أشهر يتناول تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجعة الخارجية التي لم تنفذ بعد حتى يمكن التحقق من إجراءات الإدارة خلال مراجعتنا الميدانية. وسوف نتحقق أيضاً على وجه الخصوص من الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرنا عن العمليات في الصومال.
- 17- وفيما يتعلق بالتصديق على الحسابات، ستركز مراجعتنا خلال السنة على المجالات الرئيسية التالية:
 - الجرد: أوصينا بوضع سياسة متسقة لتقدير تكاليف مختلف فئات المعونة الغذائية، وتعزيز جودة مطابقة بيانات المعونة غير المسلمة الواقعة في حوزة الشركاء المسؤولين عن التوزيع. وسوف نستعرض تنفيذ التوصية خلال السنة الجارية. وسوف نركز بشكل خاص على تسجيل خسائر ما بعد التسليم والإبلاغ عنها؛

- **إدارة الأصول:** يوجد نظامان لتسجيل الأصول في المنظمة، هما نظام ونجز 2 وقاعدة بيانات إدارة الأصول. وسوف نفحص دقة وسلامة توقيت تسجيل النفقات الرأسمالية ومدى كفاية مطابقة البيانات بين النظامين.
- **الحسابات الخاصة:** سنتأكد من أن المعاملات في الحسابات الخاصة تمتثل للوائح التنظيمية والإجراءات المحاسبية. وسوف نعتمد في ذلك على دراستنا المتعلقة بمراجعة فريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ وتقارير المراجعة الخارجية المتعلقة بالحسابات الخاصة؛
- **إثبات الإيرادات:** سيركز استعراضنا على سلامة توقيت تسجيل الإيرادات والتعامل مع الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة مع المانحين. وسوف نتأكد أيضاً من مدى ملاءمة تلك الأحكام.

العمل مع الرقابة الداخلية

- 18- تقتضي منا المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ما يلي:
- النظر في أنشطة المراجعة الداخلية وآثارها، إن وجدت، على إجراءات المراجعة الخارجية؛
 - تكوين صورة تكفي لفهم أنشطة المراجعة الداخلية من أجل المساعدة على تخطيط عمليات المراجعة ووضع نهج فعال للمراجعة؛
 - إجراء تقييم أولي لوظيفة المراجعة الداخلية عندما يتبين أن المراجعة الداخلية متصلة بما نقوم به من مراجعة للكشف المالية في مجالات محددة من مجالات مراجعة الحسابات؛
 - تقييم واختبار أعمال المراجعة الداخلية، عندما يستعان بتلك الأعمال، من أجل تأكيد مدى كفايتها لأغراضنا.
- 19- وناقشنا في اجتماعنا التخطيطي مع ممثلي مكتب الرقابة الداخلية نطاق عملهم والضمانات الكفيلة بتلافي ازدواجية الجهود. وسوف نستعرض تقارير المكتب لتحديد مدى ما يمكن استخلاصه من ضمانات من خلال ما يجريه من أعمال.

استعراض الجودة

- 20- لدينا إطار لإدارة جودة المراجعة في البرنامج، والامتثال لهذا الإطار إلزامي. ولضمان مستويات عالية للمراجعة، فإننا نطبق بصرامة عدة إجراءات لضمان الجودة. والإجراءات ذات الصلة بالمهمة الحالية هي كما يلي:
- الامتثال لمعايير المراجعة الموثقة وأساليب المراجعة وإجراءاتها؛
 - الفحص الدقيق لنتائج المراجعة على مستوى المكاتب الميدانية والمقر من قبل أشخاص غير مشتركين في عمل المراجعة على المستوى الميداني بما يضمن أن نتائج المراجعة تقي بمعايير الأهمية النسبية والأدلة؛
 - استعراض ورقات العمل؛
 - استعراض منظم للعمليات في منتصف المدة وخطط المراجعة.

الملحق الأول

عمليات المراجعة الميدانية المزمعة	
الرقم	المراجعة الميدانية
1	المكتب الإقليمي لآسيا (بانكوك)
2	المكتب القطري في الفلبين
3	المكتب الإقليمي في باكستان
4	المكتب القطري في سري لانكا
5	المكتب القطري في بنغلاديش
6	المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا (نيروبي)
7	المكتب القطري في الصومال
8	المكتب القطري في كينيا
9	المكتب القطري في أوغندا
10	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي (جوهانسبرغ)
11	المكتب القطري في زامبيا